E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2003/WG.1/12
6 October 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة
بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

13 -10- 2003

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية: دراسة حالة العراق

إعداد

د. عدنان ياسين مصطفى
د. كريم محمد حمزة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

03-0740

المحتويات

الصفحة

مقدمة..... ١

أولاً- مؤشرات ديمغرافية ٢

ألف- الفقر ٣

باء- صحة الأسرة ١٠

جيم- العنف الأسري ١٢

دال- الزواج والتفكك الأسري ١٤

هاء- شبكات الأمان الاجتماعي للأسرة ١٦

خاتمة ٢١

ثانياً- ما بعد الحرب الأخيرة ٢١

ألف- البطالة ٢١

باء- الفقر..... ٢١

المصادر ٢٤

قائمة الجداول

١- التوزيع العمري للسكان ذكوراً وإناثاً بحسب فئات العمر ٣

٢- خط الفقر المدقع للأسرة العراقية في الريف والحضر وعموم القطر حسب الأسعار الجارية للعامين ١٩٨٨ – ١٩٩٣ ..... ٤

٣- انحدار الأسر وارتفاعها بحسب فئاتها الدخلية ٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤- حراك الأسر في فعالية الادخار ٥

٥- مؤشرات الفقر في العراق للأعوام ١٩٩٣/١٩٩٨/١٩٩٩ ..... ٦

٦- تطور أعداد النساء المسجلات في الردهة النفسية لمستشفى البصرة ١١

٧- يوضح أشكال العنف بحسب الأماكن التي تنتشر فيها ١٣

٨- وقائع الزواج والطلاق المسجلة بحسب السنوات المؤشرة ١٤

٩- أعداد الأسر التي حصلت على راتب الرعاية بحسب السنوات والمبالغ المؤشرة ١٧

١٠- الفئات المشمولة براتب الرعاية ١٨

١١- حجم القروض المقدمة للنساء ١٩

١٢- المشاريع الأسرية التي مولها صندوق الماجده ٢٠

مقـــــدمة

في الدستور العراقي، كما في الدساتير العربية الأخرى تعد الأسرة وحدة المجتمع وخليته الأولى وقاعدته الإستراتيجية. فهي طبقاً لوظائفها المعروفة تؤمن استمرار الهوية الثقافية كما تؤمن استمرار الوجود البشري الشرعي عن طريق الزواج إلى جانب وظائف انتزعت منها لكن تأثير الأسرة على أداؤها من قبل المؤسسات الأخرى مازال قوياً كالتعليم والاقتصاد والأمن والصحة وغيرها. غير أن الأسرة العراقية بخلاف الأسرة في معظم الأقطار العربية نكبت بنزاعات وحروب من جهة وبالحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق أثر أحداث الكويت في آب ١٩٩٠. إن كلاً من الحروب والحصار يتميزان بطابعهما التراكمي الذي يترك أثار عميقة، بنيوية ووظيفية وفي اعتقادنا إن آثار كل من الحروب والحصار تبدو اكثر وضوحاً على المؤسسة الأسرية من غيرها من المؤسسات. فإذا كانت المؤسسة الاقتصادية قد خسرت رؤوس أموال وفرص للاتجار والربح، فأن الأسرة خسرت أبناءها كما خسرت في أحيان كثيرة طموحاتها وعانت من ضغوط القلق والحرمان والإحباط.

في هذه الدراسة سنحاول الإحاطة بقضايا رئيسية تؤلف بمجموعها صورة متعددة التفاصيل لكنها لابد أن تنظر بوصفها صورة كلية متداخلة من حيث متغيراتها، وأثارها المتبادلة ولعل أهم تلك القضايا :-

ألف- الفقر: وقد تناولناه من خلال مؤشرات إجرائية متعددة هي:

١- ضآلة الدخول وتأكلها.
٢- سوء التغذية.
٣- اضطرار الأسرة لتشغيل أطفالها.

باء- صحة الأسرة

جيم- العنف الأسري

دال- الزواج والتفكك الأسري (من أهم أشكاله الطلاق)

هاء- شبكات الأمان الاجتماعي للأسرة (برامج الرعاية الاجتماعية/البطاقة التموينية وغيرها).

وفي مقدمة كل تلك الفقرات عرضنا على نحو شديد الإيجاز مؤشرات ديمغرافية عن الأسرة أما في خاتمة الدراسة فقد استعرضنا جانباً من أحوال الأسرة العراقية بعد الحرب الأخيرة وسقوط بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

إن من المهم أن نلاحظ أن كثيراً من البيانات لم تعد متاحة بسبب الحرق والتدمير الذي طال بعض المصادر المؤسسية لتلك البيانات والتي كانت بحكم اختصاصها توفرها للباحثين مثل المكتبات الجامعية ومكتبات الدراسات العليا ومكتبة اتحاد نساء العراق وغيرها. كذلك فان سوء الأحوال القائمة اليوم في المجتمع تبدو وكأن كل ما يقال عن الماضي لا قيمة له. فالمرض على خطورته لا يضاهي الموت. والأمل

بالتغيير على أهميته لا يبرر التدمير. نأمل أن توفر هذه الدراسة تصورات مفيدة عن الأسرة العراقية خلال السنوات العشر الماضية.

أولاً- مؤشرات ديمغرافيه

من المؤكد، وكما هي الحال في دول الجنوب عموماً، يمكن أن نتوقع تراجعاً في النمو السكاني في العراق من خلال السنوات الأخيرة، بل إن الأمر يصبح مؤكداً إذا أخذنا بنظر الاعتبار ظروف الحروب والنزاعات والحصار التي أدت إلى موت الآلاف. كذلك يمكن أن نتوقع توجهاً نحو الأسرة الزواجية الصغيرة Nuclear Family ولكن دون تفكك صريح أو واضح لبنية الأسرة الممتدة Extended Family كما سنبين.

بلغ عدد سكان العراق حسب أخر تعداد رسمي اجري عام (١٩٩٧) (٢٢٠١٧٩٨٣) نسمة منهم (١١٠٧٧٢١٩) من الإناث بنسبة (٥٠,٣%) مقابل (١٠٩٤٠٧٦٤) للذكور بنسبة (٤٩,٧%). وهذا يعني أن نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور بالمقارنة مع التعدادات السابقة حيث بلغت نسبة الجنس (٩٨,٨%) ويلاحظ من جانب آخر تراجع معدل النمو السكاني من (٣,١%) بين (١٩٧٧-١٩٨٧) إلى (٢,٨%)عام ١٩٩٠ ثم إلى (٢,٤%)عام ١٩٩٤. لقد تركت الحروب، وظروف الحصار آثاراً عميقة على الأوضاع الديمغرافيه للسكان وخاصة على معدل النمو السكاني من خلال انخفاض معدل الولادات العام بسبب تقلص معدلات الزواج وبسبب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال لاسيما الرضع إلى جانب الهجرة التي شملت بصفة خاصة الشباب غير المتزوجين.لقد انخفض معدل الخصوبة الكلية من (٦,٢)عام ١٩٨٧ إلى (٤,٧)عام ١٩٩٣. وبحسب الإسقاطات السكانية بلغ ذلك المعدل (٥,٠٢) خلال الفترة ١٩٩٧/٩٩٤ ويلاحظ أن معدل الخصوبة تراوح خلال عقد السبعينات أي قبل الحرب العراقية الإيرانية بين (٧,١)و(٧,٢) كمتوسط إلا انه استقر على (٥,٧) تقريباً عام ١٩٩٧. أما معدل الخصوبة الزواجية أي المحتسب للنساء المتزوجات فقد بلغ عام ١٩٩٩ (٧,٧١) مولوداً لكل امرأة. غير أن المعدل يرتفع إلى (٨,٨٦) بالنسبة للنساء الغير متعلمات وينخفض إلى (٦,٢٤) للنساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة فأعلى.

من جانب أخر يسير الاتجاه العام لمتوسط عمر المرأة عند الزواج نحو الارتفاع التدريجي فبعد أن كان (٢٠,٨) سنة كمتوسط لعامي (١٩٧٤/١٩٧٣) اصبح (٢٠,٩) سنة عام ١٩٧٧ و(٢٤,٢) سنة عام ١٩٩٧. ويبدو هذا الاتجاه واضحاً بالنسبة للذكور أيضاً حيث يميلون إلى تأخير سن زواجهم رغبة في الحصول على شهادة أعلى أو بسبب صعوبات الزواج أو الهجرة.

ويلاحظ ن تأثير الحروب بدت واضحة على الهرم الديمغرافي محدثة سلسلة من الآثار السلبية على النمو الطبيعي فضلاً عن تشويهات هيكلية في توزيع الأعمار والجنس.

الجدول ١- التوزيع العمري للسكان ذكوراً وإناثاً بحسب فئات العمر

فئات العمر	١٩٩٠				١٩٩٨			
	إناث	%	ذكور	%	إناث	%	ذكور	%
اقل من ١٥ سنه	٣٨٤٥٦٠٠	٤٨,٨	٤٠٣٩١٠٠	٥١,٢	٤٤٠٦٨٠٠	٤٨,٧	٤٦٣٥١٠٠	٥١,٣
١٥-٦٤	٤٥٣١٦٠٠	٤٨,٢	٤٨٦٩٧٠٠	٥١,٨	٦٠٩٨٨٠٠	٤٨,٤	٦٥١٤٧٠٠	٥١,٦
٦٥ فأكثر	٣٢٣٠٠٠	٥٣,٤	٢٨١٤٠٠	٤٦,٦	٣٨٨٩٠٠	٥٣,٨	٣٣٤٥٠٠	٤٦,٢
مجموع	٨٧٠٠٢٠٠	٤٨,٦	٩١٩٠٢٠٠	٥١,٤	١٠٨٩٤٥٠٠	٤٨,٧	١١٤٨٤٣٠٠	٥١,٣

من جانب آخر تراجعت نسبة السكان النشطين اقتصادياً إلى مجموع السكان من (٢٦,١%) عام ١٩٧٧ إلى (٢٤,٢%)عام ١٩٨٧ إلا أن نسبتهم إلى مجموع السكان ارتفعت في التسعينات إلى (٥٢,٩%) ويلاحظ بلوغ الأمية بين السكان عام ١٩٩٠ (٨,٤%).وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة الأمية (١٣%) بين الإناث و(٥,٤%) بين الذكور.

ألف- الفقر

بالرغم من تعدد تعريفات الفقر، وتعدد قياساته، فإن مؤشراته الإجرائية يمكن أن تشخص فيما يلي :

١- ضآلة الدخول وتآكل قيمتها

لاشك أن ظروف عقد السبعينات من القرن الماضي اختلفت إلى حد ما عن ظروف عقد الثمانينات ثم اختلفت كلياً خلال عقد التسعينات ومطلع هذا القرن، ولعل أحد أهم مؤشرات تحسين وضع السكان خلال عقد السبعينات (١٩٧٠-١٩٨٠) أي المرحلة السابقة للحرب العراقية الإيرانية هو ارتفاع نسبة الادخار من (١١,٥%) عام ١٩٧٠ إلى (٦٠,٨%)عام ١٩٨٠ أما بين ١٩٨٠-١٩٩٠ فقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة (١,٧%) وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة (١,٣٠%) سنوياً وتراجعت حصة الفرد الواحد من (٥,٧%) إلى (٤,٧٠%) سنوياً. ومع ذلك ظل المواطن العراقي يعيش بمستوى مناسب من الدخل وحجم وكفاءة الخدمات المتاحة له. أما خلال عقد التسعينات فلم تعد الدولة قادرة على الحيلولة دون تعاظم جيش الفقراء.

الجدول ٢- خط الفقر المدقع للأسرة العراقية في الريف والحضر وعموم القطر حسب الأسعار الجارية للعامين [١] ١٩٨٨-١٩٩٣(بالدينار العراقي)

خط الفقر المدقع	١٩٨٨	١٩٩٣
للفرد	١٨٦٣٥	٦٤٩,٠٧٦
للأسرة في الريف	١٥٨,٠٠٠	٥٥١٧,٠٠٠
للأسرة في الحضر	١٣٧,٠٠٩	٤٨٠٣,٢٠٠
للأسرة في عموم القطر	١٤٣,٠٠٥	٤٩٩٧,٩٠٠

لقد كان الدخل يتآكل مع تآكل أو توقف منح المزايا التي كانت توفر للأسرة في حالة ولادة طفل جديد، وللشاب في حالة إقدامه على الزواج، أو حصوله على شهادة أعلى. لقد لاحظت بعثة FAO أن حوالي (٣,٥) مليون عراقي من الموظفين والقوات النظامية وبعض العجزة وأرباب المعاشات يحصلون على رواتب قدرها (٢٠٠٠) دينار شهرياً (كانت تساوي اقل من دولار وأحد قبل عام ١٩٩٥) وأصبحت تساوي اكثر من دولار بقليل مطلع عام ١٩٩٩. كما لاحظ تقرير FAO أن حوالي (٧٠%) من السكان اصبحوا في وضع مزر وقد باع الكثير من هؤلاء ممتلكاتهم وأثاث ولوازم بيوتهم بل وحجارة منازلهم [٢].

لقد تضاعف عبء الحصار مع فقدان كثير من الأسر لمعيلها واضطرارها لدفع أبنائها إلى العمل في سن مبكرة للحصول على دخل إضافي واضطرار نساء كثيرات للدخول إلى سوق العمل الهامشي لإعالة الأسرة كما سنبين.

من جانب آخر تظهر البيانات المتاحة حراكاً تراتبياً واضحاً على حساب الطبقة الوسطى ففي دراسة لعينة من (٨٠٧) أسرة عراقية تبين ما يلي :

الجدول ٣- انحدار الأسر وارتفاعها بحسب فئاتها الدخلية

البيئة	الأسر التي انتقلت إلى مستوى أدنى		الأسر التي حافظت على مستواها		الأسر التي انتقلت إلى مستوى أعلى	
	عددها	%	عددها	%	عددها	%
حضر	٧٤٥	٦٥	٣١٧	٢٨	٥٥	٥
ريف	٦٢	٢٩	٨١	٣٨	٦٥	٣١
عموم العينة	٨٠٧	٥٩	٣٩٨	٢٩	١٢٠	٩

ويظهر من الجدول انحدار كبير في مستوى الأسر في الحضر حيث أن ٦٥% من الأسر الحضرية انتقلت إلى فئات دخلية أدنى من تلك التي كانت عليها قبل عام ١٩٩٠ كما أن تلك النسبة تزيد عن ضعف

[١] يراجع د. محمد المهاجر: الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الإسكوا ١٩٩٨ صفحة ٢٥ وما بعدها؛ كذلك راجع: د. كريم محمد حمزة، الحصار ومشكلة الفقر، حالة العراق، بغداد ١٩٩٩ صفحة ٢١، صفحة ٢٢

[٢] منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO تقويم الوضع الغذائي والتغذوي في العراق، روما، ١٩٩٥صفحة ١٥، صفحة ١٩.

نسبة الأسر المماثلة لها في الريف. كما أن نسب الأسر التي حافظت على مواقعها في الفئات الدخيلة في الريف هو أعلى فئة في الحضر والاهم أن الأسر التي ارتفعت إلى فئات دخيل أعلى في الريف تزيد نسبتها ستة أضعاف عن مثيلاتها في الحضر وهذا يعكس بوضوح أن الريف كان يعيش وضعاً افضل من الحضر. وهذا يرجع أن الدولة راحت تشتري المنتوجات الزراعية، خصوصاً الحنطة والشعير والرز والقطن وغيرها بأسعار باهظة من الفلاحين والمزارعين لكي توفر حاجات البطاقة التموينية أن بيانات الجدول السابق تظهر أيضاً حقيقة أن نسبة الأسر التي انتقلت إلى فئات دخل أدنى مما كانت علية قبل ثمان سنوات (أي حوالي عام ١٩٩٠) تزيد بحوالي سبعة أضعاف نسبة الأسر التي ارتفعت في فئات الدخل كما أنها تزيد بمقدار الضعف عن نسبة الأسر التي حافظت على مواقعها في الفئات الدخلية [٣].

إن هيكل توزيع الأفراد على الفئات الدخلية امتاز بانحسار تدريجي للوسط والقمة لصالح القاعدة (أي الفئات الأقل دخلاً) عبر المسوحات التي أجريت للسنوات ١٩٩٨/١٩٩٣/١٩٨٨. إن انتقال الأسر بين فئات الدخل ينعكس بالضرورة على تصرفها بالدخل في جانبي الإنفاق والادخار.

جدول ٤- حراك الأسر في فعالية الادخار [٤]

الفعالية	أسر تدَخر		أسر لا تدَخر	
	عدد	%	عدد	%
سابقاً	١١١٩	٨٢	٢٤٣	١٨
حالياً	٥١٧	٣٨	٨٤٥	٦٢

ومع أننا لا نستطيع أن نحدد حجم البطالة وانتشارها وتوزيعها الفئوي فان المؤكد إنها ازدادت تفشياً بين السكان وخصوصاً في مرحلة ما بعد ١٩٩١، كما أن عوامل مثل غياب الزوج أو وفاته، أو تناوله للمسكرات، أو المخدرات، تلعب كلها دوراً في مستوى دخل الأسرة. لقد أدى انخفاض النشاط الاقتصادي في العراق الذي أحدثه الحصار الاقتصادي الذي فرض منذ آب ١٩٩١ إلى انخفاض حاد في متوسط نصيب الفرد من الدخل فقد ازدادت وطأة الحصار على المستوى المعيشي للمواطنين وخصوصاً ذوي الدخول الواطئة بصورة اشد مما توحي به متوسطات الدخول وذلك لان من النتائج العرضية للحصار والتضخم المرافق له زيادة التفاوت في توزيع الدخول على نحو ازدادت فيه نسبة الأسر والأفراد الذين يتقاضون دخولاً دون المتوسط أثناء فترة الحصار قياساً إلى الفترة السابقة له [٥] ويبدو أن أعباء مرحلة الحصار كانت اشد ضغطاً على النساء وخصوصاً المعيلات لأسرهن. فقد أظهرت نتائج اختبار عينه عشوائية من (٧٥٠) امرأة تم حصرهن لغاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وتمثل (٧,١%) من النساء المعيلات في بغداد مدى ارتباط الفقر بالإعالة إذ بالرغم من ارتفاع نسبة النشيطات اقتصادياً في العينة (٤٨,٩ %) فان المرأة المعيلة كانت تحتاج إلى تكثيف ساعات عملها أو تشغيل الأولاد بسبب التعطل الكبير في العينة مع أن (٤٢%) منهن اعتمدن على نمط العمل المنتج داخل المنزل في حين اشتغلت (٧٠%) منهن في القطاع غير الرسمي. أن انفراد المرأة بتحمل عبء الإعالة الأسرية يعد سبباً ذاتياً ومبدئياً لفقر الأسرة. كما أن انخفاض نصيب الفرد من دخل الأسرة الناجم عن ارتفاع معدل الإعالة يكون اشد وطأة مقارنة بشرائح أخرى من السكان الفقراء مما يؤدي

---

[٣] شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع إشارة خاصة للعراق للفترة بين ١٩٩٨/١٩٨٨، رسالة دكتوراة غير منشورة ١٩٩٩، جامعة بغداد صفحة ١٦٥.

[٤] نفس المصدر صفحة ١٧٨، صفحة ٢٠٠.

[٥] تراجع تفاصيل في: جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية، بغداد ١٩٩٥، صفحة ٧٣ .

إلى استدامة الفقر وانتقاله من جيل إلى آخر [٦]. إن نظرة شاملة على المؤشرات وحقائق الفقر في العراق تتبين في الجدول التالي المستخلص من عدد من الدراسات:

جدول ٥- مؤشرات الفقر في العراق للأعوام ١٩٩٨/١٩٩٣/١٩٩٩

المؤشر	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٩
خط الفقر المدقع للفرد	١٨,٦٣٥ دينار/شهرياً	٦٤٩,٠٧٦ دينار/شهرياً	٨٤٠٥ دينار/شهرياً
خط الفقر المطلق للفرد حضر	٣٣,٢٢٣ دينار/شهرياً	١,٠٢٩,٩٨١ دينار/شهرياً	١٣١١٢ دينار/شهرياً
خط الفقر المطلق للفرد ريف	٢٩,٩١١ دينار/شهرياً	٩٤٣,٥٠١ دينار/شهرياً	١٢٩٧٠ دينار/شهرياً
نسبة الفقراء فقراً مدقعاً حضر	%٣,٠١٧	%٢٠,٨٤	%٣٨,٧٧١
نسبة الفقراء فقراً مدقعاً في الريف	%٨,٢٥٢	%٢٢,٢٨	%٣١,١٩٩
نسبة الفقراء فقراً مطلقاً الحضر	%٢٩,٩٤٢	%٧٢,٠٧	%٤٢,٣٩٠
نسبة الفقراء فقراً مطلقاً الريف	%٣٣,٨٥٠	%٧١,٦٥	%٤٢,١٢٦
عدد الفقراء فقراً مدقعاً في القطر	٧٦٤٤٣٠ فرداً	٤١٣٨٤٨٨ فردا	٨٣٩٨٨٠٩ فرداً
عدد الفقراء فقراً مطلقاً في القطر	٧٦٤٤٣٠ فرداً	٤١٣٨٤٨٨ فرداً	١٠١٤٤٨٣٠ فرداً
فجوة الفقر المدقع	٢,٩١٢,٢١٠ دينار/شهرياً	٢٣٣,٣٧٩,٠٩١ دينار/شهرياً	١٧٧١٣٠٨٨١٨٠ دينار/شهرياً
فجوة الفقر المطلق	٣٢,٩٥٧,١٤٣ دينار/شهرياً	٣٨٨٤٥٥٤٢٥٠ دينار/شهرياً	٣٦٣٠٨٣٤٦٥٧٠ دينار/شهرياً

[٦] د. أمال شلاش وآخرون، دراسة عبء الفقر على النساء المعيلات لأسرهن، بغداد ١٩٩٧، صفحة ١٨.

ويتضح أن نسبة الفقراء فقراً مدقعاً في الحضر أعلى منها في الريف وقد يكون ذلك ناتج عن وجود بدائل كثيرة لسلة البطاقة التموينية تتمثل فيما يحصل علية المواطنون في الريف من خلال تربية المواشي والدواجن والمنتجات الزراعية وبالمقابل نجد أن نسبة الفقراء فقراً مدقعاً تكاد أن تكون متساوية في الريف، والحضر مما يعني أن المناطق باختلاف بيئاتها تأثرت بنسب متساوية من جراء الحصار.

كذلك يبين الجدول أننا نحتاج إلى (١٧,٧١٣,٠٨٨,١٨٠) مليار دينار شهرياً لردم فجوة الفقر المدقع أي أن الفقراء فقراً مدقعاً والبالغ عددهم (٨,٣٩٨,٨٠٩) مليون نسمة إلى (٢١٠٩) ديناراً لكل فرد منهم للوصول إلى خط الفقر المدقع وبالمقابل يحتاج الفقراء فقراً مطلقاً إلى (٣٥٧٩) دينارا/ شهريا للوصول إلى خط الفقر المطلق [٧].

٢- سوء التغذية

يمكن القول أن الحياة الأسرية في العراق تتميز بطابعها الاستهلاكي غير المبرمج بل التبذيري في أحيان كثيرة ولعل ذلك جزء من نمط ثقافي عام لا يشجع الميل نحو الادخار. وكان العراق قبل عام ١٩٩١ ينتج ثلث متطلباته الغذائية ويسد الفجوة باستيراد ما قيمته (٢) مليار دولار من الأغذية. وكانت الأسرة العراقية تنفق ٥٠% من دخلها على المواد الغذائية عام ١٩٨٨ أي ما يعادل (٢٠٨) دينارا في المتوسط وكان متوسط السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد من انفاقه عام ١٩٧٩ حوالي (٢٦٧١) سعره ارتفعت إلى (٣٥٨١) سعرة عام ١٩٨٨. أما في عقد التسعينات فقد وصفت الأوضاع التغذية في العراق بأنها مأساوية وخصوصاً بعد انخفاض إنتاج الحبوب (بنسبة ٢٧% من إنتاج السنوات ١٩٨٩-١٩٩٠) وانخفاض أعداد المواشي بنسب تتراوح بين (٣٤%-٨١%) فضلاً عن انخفاض بل انعدام إنتاجية الأرضي التي تعرضت للأسلحة المحرمة. ولذلك قدرت بعثة FAO حاجة العراق لسد النقص عام (١٩٩٣-١٩٩٤) بحوالي (٢,٥) مليار دولار ارتفع إلى (٢,٧) مليار دولار في موسم (١٩٩٥-١٩٩٦). وكأمثلة على سوء الوضع الغذائي تشير إلى أن سعر الدقيق ارتفع (١١٦٦٧) مرة مقارنا بسعر عام ١٩٩٠ وارتفعت أسعار الرز والحليب المجفف بين (٤٣٧٥) مرة و (٥٥٠٠) مرة لنفس الفقرة أي بحدود (٣٧%-٥٨%) طبقا لأسعار ١٩٩٣. لقد اختصرت منظمة اليونيسيف الوضع التغذوي بالإشارة إلى أن مؤشر القدرة الشرائية fppi للأسرة في العراق كان في تناقص مستمر ابتداءاً من (٣,٦٢) عام ١٩٩٠ إلى (٠,١٥) وهذا يعني إن الأسرة أن تنفق ما لا يقل عن (٨٠%) من دخلها على الغذاء [٨].

ومع أن الأسرة اضطرت لإنفاق (٨٠%) من دخلها على الغذاء فان ذلك لم يكن يؤمن لها حد أدنى من السعرات الحرارية الضرورية، فضلاً عن كونه يعني التنازل عن الكثير من متطلبات الحياة بما في ذلك الممارسات التقليدية في حالات الوفاة والزواج. إن بعض آثار سوء التغذية تلاحظ في المستويات المتدنية لإنجازات كثير من طلبة المدارس.

---

[٧] محمد على موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية (العراق حالة دراسية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ٢٠٠٠، صفحة ١٧٠-١٧١

[٨] يراجع : منظمة الأغذية والزراعة الدولية، برنامج الغذاء العالمي، التقرير الخاص رقم (٢٣٧) يوليو/تموز ١٩٩٣، وكذلك UNICEF/IRAQ-Situation Analysis of Children and Woman in Iraq-April-1998

إن مشكلات الحاجة إلى الغذاء تبرز لدى الأسر المعيشية إذ أن حوالي (١٣%) من الأسر المعيلة لأسرهن اللواتي كن يراجعن الاتحاد العام لنساء العراق كن يتقدمن بطلبات للحصول على حصة غذائية مجانية. وأظهرت دراسة عن الأرامل تناولت (٤٠) أسرة إن حوالي (٦٠%) منها تعاني من نقص الغذاء ووسائل العيش خصوصاً وان معدل عدد أفرادها يصل (٧) أفراد تقل أعمار معظمهم عن (١٥) سنة. وأظهرت دراسة ميدانية تناولت (٢٠٠) طفل أن (٣٦,٢%) من إجمالي العينة يأتون إلى المدرسة صباحاً دون أن يتناولوا وجبة فطور وان نسبة عالية منهم تعمل بعد الدوام الدراسي[٩].

من جانب آخر أظهرت دراسة عن الحالة التغذوية للإناث في عمر (١٠-٦٠سنه) في محافظة بغداد شملت (٢٦٣٦) أسرة أن (٩,٦%) من الإناث يعانين من أمراض مزمنة وان (١,٧%) منهن معوقات، وقد واجهت (٣١,٧%) من النساء حالات إسقاط لمرة واحدة أو اكثر وتبين الأرقام ارتفاع نسبة الإسقاط بين الأميات (٤٢,٥%). كما أن نقص التغذية المزمن منتشر في كافة الفئات العمرية بدرجات مهمة مع شدة تأثر النساء في الفئة العمرية ١٠- ١٤ سنة (١٥،٩٣%) منهن كذلك الحال لنقص التغذية الحاد [١٠].

إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ يوفر ملامح صورة واضحة عن انخفاض مستوى التغذية. فقد وصل الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في عام ١٩٩٣ إلى (٣٤٨٣) قياساً إلى عام ١٩٨٨ ولو فرضنا أن نسبة ما يوجه من دخل الأسرة في عام ١٩٩٣ قد اصبح (٦٠%) قياساً إلى (٥٠%) في عام ١٩٨٨ فإن مقدار ما أنفقته الأسرة في عام ١٩٩٣ على المواد الغذائية يعادل (٢٢٧٠) تقريباً بالأسعار الجارية وعند تحويل هذا المبلغ إلى القوة الشرائية لعام ١٩٨٨ باستخدام الرقم القياسي لعام ١٩٩٣ أي بقسمة هذا المبلغ على ٣٤,٨٣ فان القوة الشرائية له تعادل القوة الشرائية لمبلغ (٦٥) ديناراً حسب أسعار عام ١٩٨٨. وعند مقارنة هذا المبلغ مع المبلغ (٢٠٨) الذي كانت تنفقه الأسرة ذات الدخل المتوسط على المواد الغذائية عام ١٩٨٨ وبافتراض ثبات تركيبة المواد الغذائية في سنتي الأساس والمقارنة يتضح لنا بأنه كمية الغذاء الذي تتناوله الأسرة العراقية ذات الدخل المتوسط في عام ١٩٩٣ يعادل ٣١,٣% مما كانت تتناوله في عام ١٩٨٨ اعتماداً على دخلها. لقد انعكس هذا على السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد والتي كانت في عام ١٩٨٨ = ٣٥٠٠ سعره حرارية للفرد في اليوم الواحد وهذا يعني بان الأسرة العراقية لا تستطيع حسب ما يسمح لها الدخل المستلم من قبلها في عام ١٩٩٣ من توفير اكثر من (٣١%) من السعرات الحرارية التي كانت متاحة لها في عام ١٩٩٨ أي حوالي (١٠٨٥) سعره حرارية للفرد الواحد وإذا علمنا بان حوالي ٦٣% من الأسرة تقع في شريحة الدخل الذي يقل عن المتوسط فان هذا يعني أن ٦٣% على الأقل من الأسر لا تستطيع توفير الحد الأدنى اللازم من الغذاء حتى إذا أنفقت كامل دخلها على الغذاء[١١].

غير أن هذا الوضع تغير نسبيا بعد عقد اتفاق النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٥. كما ذلك الوضع لا يمكن أن يفهم على نحو شامل دون الإشارة إلى دور البطاقة التنموية الذي سنشير إليه فيما بعد.

٣- اضطرار الأسرة لتشغيل أطفالها

ليس لدينا تقديرات دقيقة لحجم ظاهرة الأطفال العاملين ولا تتوفر سوى بيانات عن دراسات أجريت بالعينة في سنوات متفرقة وقد قدرت جامعة الدول العربية نسبة الأطفال في قوة العمل بالعراق عام (١٩٨٧)

---

[٩] يراجع حول ذلك: د. سوسن الحلبي و د. صادق التميمي، أثر الحصار الاقتصادي على الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية والصحية للأطفال في العراق، بغداد ١٩٩٤ .

[١٠] تراجع تفاصيل في د. آمال سويدان، تقييم الحالة التغذوية للإناث (١٠-٦٠ سنة) في محافظة بغداد ١٩٩٧، كانون ثاني ١٩٩٨.

[١١] جمعية الاقتصاديين، تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق صفحة ٧٥.

بحوالي (٢,٣٧) [١٢] وهي نسبة ضئيلة في الواقع إذا أخذنا في اعتبارنا ظروف عقد التسعينات خصوصا. لقد أظهرت دراسة لعينة من الصبية العاملين أن هذه الظاهرة هي ظاهرة حضرية لان عمل الأطفال في الريف جزء من النشاط الاقتصادي للأسرة الريفية كما أظهرت أن دراسة (٧٠%) من المبحوثين تعاني أسرهم من الفقر. ويذكر تقرير لليونيسيف أن التدهور التدريجي للتعليم ترافق مع تعاظم مسؤولية الأسرة في توفير مستلزمات الحياة وان عمل الأطفال خارج المنزل يضع عائقاً أمام استقرار الدوام في المدرس أن بيانات من دراسات عديدة تناولت أسباب عمل الأطفال أظهرت أهمية عامل الفقر إذ تبين من دراسة لعينة تتكون من (١٢٠) طفلا أن (٥٦%) منهم يعيشون في اسر محتاجة وان اغلبها (٧١,٦%)مهاجرة من محافظات أخرى إلى بغداد كما أتضح أن (٨٦%) من أسرهم دفعتهم إلى سوق العمل. إن مخاطر عمل الأطفال كثيرة ومتداخلة فقد أظهرت إحدى الدراسات أن (٧٠%) من المبحوثين ارتكبوا سرقات خلال أوقات العمل وان (٦٧,٥%) منهم ارتكبوا تلك السرقات بمساعدة رفاق يعملون معهم وأشار (٤٥,٤%) من المبحوثين إلى عدم رضاهم عن العمل بسبب طول ساعاته أو بسبب قسوة رب العمل [١٣] وأشارت دراسة لليونيسيف إلى ارتفاع عدد الأطفال العاملين الذين أحيلوا إلى مركز للأحداث بنسبة خمسة اضعاف على الأقل منذ عام (١٩٩٠)[١٤]. لقد كان عمل الأطفال أحد الآليات التي استخدمتها الأسر الفقيرة للحصول على دخل إضافي وان كان ذلك على حساب صحة أطفالها ومستقبلهم التعليمي. لقد أظهرت دراسة مسحية عام (١٩٩٨) عن عينة من النساء المعيلات لأسرهن في مدينة بغداد مدى مساهمة الأطفال دون سن الخامسة عشر سنه في مضاعفة دخل الأسرة إذ بلغ متوسط دخل المرأة الشهري (٥٥٧٨) دينار (حوالي ثلاث دولارات) لكن هذا المتوسط يرتفع إلى (١٠٣٣٦) إذا بالاعتبار دخول أفراد الأسرة الآخرين وتبلغ نسبة الأطفال العاملين من هم دون (١٥) سنة نسبة (٧,٧%) إن ظاهرة عمل الأطفال ترتبط بدرجة وثيقة مع ظواهر التشرد والتسول والبغاء وغيرها. وقد أشار تقرير دولي عام (١٩٩٥) إلى الأطفال المتشردين في شوارع العراق وحتى العاصمة وهم يبيعون أشياء صغيرة عند الإشارات الضوئية. ويضيف تقرير اليونيسيف أن للتدهور الاقتصادي علاقة على ازدياد عدد الأطفال المتشردين في الشوارع والمتسولين. إن عمل الأطفال الذين غالباً ما يظهر في الشارع بغداد يعبر عن قطاع غير رسمي (هامش Marginal) يزداد اتساعا. كما أن عدم الاكتراث وسوء الأخلاق تهدد الأطفال على نحو متعاظم [١٥] لقد أظهرت دراسة عن عمل الصبية المبكر أن النسبة الأعلى منهم (٧٥%) تمثل الفئة العمرية (١١-١٤) سنة وأن (١٧%) منهم تتراوح أعمارهم بين (٩-١٠) سنوات كما أظهرت الدراسة أن (٦٧%) منهم لم يستمروا بالدراسة مما يمثل حالة كبيرة من الهدر. ومن النتائج المهمة التي أظهرتها هذه الدراسة إن أباء وأمهات الأطفال على قيد الحياة (٦٧%) غير أن (٣٢%) من الأباء متوفين على جبهات الحرب أو عسكريين [١٦]. إن بيانات عن الأطفال المتشردين والمتسولين وردت في عدة دراسات ميدانية بالعينة أظهرت أن هناك تفاوتا بين الذكور والإناث (٨٢% للذكور مقابل ١٨% للإناث) لكن ذلك لا يخفي حقيقة أن هناك أعداد متزايدة من الإناث صرن يمارسن التسول بل إن ظاهرة (الأسرة المتسولة) قد أصبحت اكثر وضوحاً وان اتخذت أشكالاً متعددة إذ قد يعمد الأب أو الأم إلى استغلال الأبناء في عملية التسول على نحو مباشر وعلني في حين قد يتخفى الأب والأم وراء مهن تافهة يمارسونها مع أبنائهم كغطاء للتسول خوفا من إلقاء القبض عليهم. لقد كان موضوع التسول من الموضوعات البارزة في الصحافة العراقية طوال السنوات الماضية وبذلت جهود بدت مهمة من الوجهة الإعلامية لكنها لم تحقق الشيء الكثير على

---

[١٢] جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مسودة التقرير الاجتماعي العربي ١٩٩٩ صفحة ١٩٢ -١٩٣

[١٣] د. كريم محمد حمزة، مسببات ظاهرة عمل الأطفال، دراسة قدمت إلى المؤتمر السنوي لهيئة رعاية الطفولة في العراق، مايو/أيار ٢٠٠٠

[١٤] اليونيسيف، وضع الأطفال في العراق للعام ٢٠٠١

[١٥] UNICEF/IRAQ-OP.CIT-P.89

[١٦] فهيمة المشهداني، مظاهر عمل الصبية المبكر ومخاطرها على الأمن الاجتماعي، بغداد ٢٠٠١ صفحات متعددة

مستوى الواقع ففي سبيل المثال أشير في تقرير لمركز الدراسات والبحوث التابع للشرطة العامة أنه قد القي القبض عام (١٩٩٢) على حوالي (٣٥٠٠) متسول معظمهم من الصغار وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد بدأت حملة واسعة لإلقاء القبض على هؤلاء وإيداعهم في مؤسساتها بحسب أعمارهم وجنسهم لكن الحملة سرعان ما تراجعت. لقد كانت مشاكل التسول والتشرد اكبر واشد خطورة من الجهود الرسمية للدولة ولم تفلح إجراءات تشديد العقوبة والحبس وغيرها في الحد من الظاهرتين المشار إليهما بل أنهما أصبحتا اشد تفاقماً خلال السنوات الثلاث الماضية حيث بدأت صور المتسولين التقليدية (الملابس الرثة/ القذارة الظاهرة/العوق الحقيقي أو المفتعل.. الخ) تتبدل وبدأت بالظهور صور نساء شابات يرتدين ملابس نظيفة (وربما أنيقة) ليوحين بأنهن موظفات أو عاملات لا يكفي دخلهن لإعاشة أسرهن كما اصبح التسول يجذب آلاف المتقاعدين الذين لا تتجاوز رواتبهم الشهرية (دولارين) أي حوالي (٤٠٠٠)دينار وقد أشارت صحف عراقية عديدة إلى ان تسول الصغار قد اصبح من أنشطة عصابات منظمة وان هناك اسر (تؤجر) أطفالها لأغراض التسول لقاء مبالغ يومية أو شهرية. كما أصبحت مظاهر العوق الجسدي بمثابة (ميزة) لبعض الأسر تستغلها في عملية التسول وفي أحيان كثيرة تتداخل ظاهرة التسول مع ظاهرة البغاء حين اصبح التسول غطاءاً للجنس التجاري الذي تمارسه فتيات قد لا تزيد أعمارهن على (١٠-١٢) سنه. كذلك فان ملاحظات ميدانية متواترة أظهرت أن المتسولين والمشردين يمارسون انحرافات أخرى مثل تناول بعض أنواع المخدرات (البانزين/الثنر/السيكوتين إلى جانب بعض أنواع المهدئات) رغم أن العراق لم يشهد ظهور مشكلة خطيرة في مجال المخدرات.

باء- صحة الأسرة

تميز عقد السبعينات من القرن الماضي بتطور النظام الصحي في العراق. فقد شهد المجال الاجتماعي بالذات (التعليم والصحة بصورة أساسية) تطوراً بنسبة نمو(٥,٨%) سنويا وقد ذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن العراق كان من الدول التي توفر مستوى متميزاً من الرعاية الصحية بما في ذلك رعاية الأمومة وكانت خدمات الرعاية الصحية تشمل نحو (٩٧%) من سكان الحضر و(٧٨%) من سكان الريف([17]) وقد ارتفع معدل العمر للإناث من (٥٦,١)سنة وللذكور من (٥٧,٩) سنة إلى (٦١,٥) سنة و(٦٣,٣) سنة للجنسين على التوالي بين (١٩٨٠-١٩٨٥) ثم إلى (٦٤,٥)سنة و(٦٥,٥)سنة عام ١٩٩٠ ([18]) وكان العراق يستورد ما قيمته (٤٥٠) مليون دولار من الأدوية سنويا إلى جانب إنتاجه المحلي وكانت معظم الخدمات الصحية شبه مجانية وأسعار الدواء رخيصة جداً بالقياس إلى أسعارها في البلدان المجاورة. وقد انعكس ذلك كله إيجابيا على أوضاع الأسرة العراقية.

غير أن الأوضاع تغيرت نسبيا خلال عقد الثمانينات ثم تدهورت خلال الفترة التالية لعام ١٩٩١ فلم يعد العراق يستطيع استيراد عشر ما كان يستورده في الماضي إلى جانب توقف الصناعات الدوائية المحلية بسبب نقص المواد الأولية والأجهزة وتدنت إمدادات مياه الشرب إلى (٩) ملايين متر مكعب شهرياً بعد عام (١٩٩١) مقابل (٤٥) مليون كانت متاحة قبل ذلك العام. وبذلك انخفضت حصة الفرد من (٣٢٠) لتر في اليوم إلى (١٢٨) لتر.

---

[17] UNICEF / IRAQ p.7 .

[18] محمد المهاجر: مصدر سابق ص١٠، جمعية الاقتصاديين العراقيين مصدر سابق صفحة ٨٢ ؛ د. كريم محمد حمزة، مصدر سابق ص١٦.

كما تقلصت القدرة على رفع النفايات من (٢٦٨٨) طن يوميا إلى (٢٠٠) طن وانخفضت نسبة الصرف الصحي من (٤٩%عام ١٩٩٠) إلى (٤٨,٣% عام ١٩٩٩).

لقد أشارت التقارير الدولية إلى ارتفاع معدلات الإصابة ببعض الأمراض بين الأمهات فعلى سبيل المثال أكدت منظمة الصحة العالمية بان حالات الإصابة بمرض السل قد تضاعفت حوالي (٥) مرات خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بين النساء كذلك أظهرت التقارير أن حالة ولادة واحدة من كل ثمانية حالات كانت تتعرض لإشكالات معقدة وأظهرت دراسة لليونيسيف أن سوء تغذية الأمهات تنعكس نتائجه على ولادة أطفال ناقصي الوزن وقد كانت نسبة هؤلاء لا تزيد على (٥%قبل عام ١٩٩٠) غير أن النسبة ارتفعت إلى (٢٢%منتصف التسعينات) ومن خلال جولة قام بها فريق طبي وجد أن (١٦%) من الأمهات لديهن أطفال وزنهم بحدود (١,٨٠٥كغم)

كما وجدت ان الأنيما منتشرة بحدود (٦٠%) بين النساء الحوامل [19]. وتوصلت المسوح التي أجرتها وزارة الصحة مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية سنة (١٩٩٩) على عينة عشوائية قدرها (٢٣,٩٢٠) امرأة في سن الإنجاب (١٥-٤٩) تم اختيارهن من الأمهات وربات البيوت بينهن مجموعة من الأمهات المتعلمات وربات البيوت بان معدل وفيات الأمهات في سن الحمل قد ارتفع من (١١٧) وفاة لكل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية للمدة من (١٩٨٩-١٩٩٤) إلى (٢٩٤) وفاة كل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية للمدة (١٩٩٤-١٩٩٩) كما ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من حوالي (٩٢) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة حيه خلال المدة (١٩٨٩-١٩٩٤) إلى حوالي (١٣١) لكل ألف ولادة حيه بين(١٩٩٤-١٩٩٩) كما ارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع من (٧٩) لكل (١٠٠٠) ولادة حية للمدة (١٩٨٩-١٩٩٤) إلى (١٠٨) وفاة لكل ألف ولادة حيه للمدة (٩٤-١٩٩٩) وخلال العام (٢٠٠٠) انخفض عدد العمليات الجراحية بنسبة (٥٥ %) عما كان علية الحال سنة (١٩٨٩) وانخفض عدد ألفحوصات المختبرية للفترة ذاتها بنسبة (٥٧%)[20].

أما من النواحي النفسية والعصبية فقد أشارت دراسة لعينة من النساء أن (٥٧%) منهن يعانين من حالات مرضية نفسية كالقلق والكآبة والأرق وفقدان الوزن والصداع وكان تقرير فريق جامعة هارفارد قد أظهر أن (٧٣ %) من النساء في عينة الدراسة يعانين من آثار الحرب وان (٤٦%) منهن يشاهدن أحلاما سيئة أثناء النوم وان(٦٠ %) يعانين من القلق وفقدان الوزن. وفي دراسة أجريت عام (١٩٩٩) وطبقا للسجلات الخاصة بالردهة النفسية في مستشفى البصره أن هناك زيادة واضحة في عدد النساء المسجلات في الردهة.

جدول ٦- تطور أعداد النساء المسجلات في الردهة النفسية لمستشفى البصرة [21]

السنة	العدد
١٩٩٠	١٩١
١٩٩٦	٢٩٤
١٩٩٧	٣٧٤

[19] UNICEF/ IRAQ .

[20] وزارة الصحة/ اليونيسيف، مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق ١٩٩٩ بغداد.

[21] د. مها حسين يوسف سالم، بعض الآثار السلبية للحصار الاقتصادي على الحياة الاجتماعية والنفسية للمرأة العراقية، بغداد، اتحاد النساء- ٢٠٠٠.

من جانب آخر لابد من ملاحظة أن بيئة المسكن العراقي قد تدهورت لأسباب عديدة لعل في مقدمتها تراكم النفايات في الأزقة والمحلات وخصوصا تلك التي تمثل اصل المدينة وتاريخها. إلى جانب قلة المتاح من مواد التعقيم، والخلل الكبير في تصريف المياه الثقيلة، وقلة الآليات الخاصة بفتح المجاري وإدامتها إلى جانب حقيقة أن الحروب والنزاعات قد أضرت بالبيئة ضرراً فادحاً لم تقابله أي إجراءات فعاله رغم صدور قوانين وتشكيل مجالس لهذا الغرض إذ أنها ظلت ذات فعالية ضعيفة.

ومع كل ما تقدم لابد من الإشارة أيضاً إلى أن مرحلة التسعينات شهدت بعض تحسن في النظام الصحي فعلى سبيل المثال تطور عدد المؤسسات الصحية بين (١٩٩٥-٢٠٠١) من (٣٥) عيادة إلى (١٤٥) كما تنامي عدد العاملين في عيادات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للفترة ذاتها من (٢٨٩) إلى (١٠٢٥). لكن هذه التطورات لا تتناسب مع معدل النمو السكاني ومع الظواهر المرضية التي أفرزتها الحروب والحصار. وازداد الأمر تفاقماً حين أصبحت الخدمات الصحية تقدم بثمن من خلال ما سمي بنظام التمويل الذاتي. ومن حسن الحظ أن بعض الأمراض الخطيرة لم تنتشر في العراق مثل مرض السارس أو الأيدز. (بلغ العدد التراكمي للإيدز حتى آب ٢٠٠٢ ما مقداره (٢٤٢) إصابة لم يبق منهم على قيد الحياة سوى (٧٢) حاله (٨٥%) ذكور و(١٥%) إناث. وقد تراوحت الفئات العمرية بين (١٥-٤٩سنة).

لقد أظهرت عدة دراسات أن الأوضاع الصحية للأسرة تتداخل مع عوامل أخرى مثل تدني المستوى التعليمي للأم خصوصاً، وبطالة الأب، واكتظاظ المسكن. فعلى سبيل المثال شهد المسكن العراقي اكتظاظاً شديداً مع ارتفاع معدل حجم الأسرة العراقية من (٦,٥) فرداً عام (١٩٧٧) إلى (٧,٤) فردا عام ١٩٨٧ وإلى (٨) أفراد في التسعينات. ولعل أهم أسباب ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة هو توسع الأسر الممتدة (وشبه الممتدة) لأسباب تتعلق بأزمة السكن. كما أظهرت دراسة أخرى وجود علاقة بين المستوى المعيشي والأحوال الصحية للأطفال. وتبين من الحالات المسجلة في مراكز الاستشارات الأسرية باتحاد النساء أن كثيرا من الأسر تراجع للحصول على دواء لأطفال يعانون من أمراض مزمنة أو ميئوس منها. ويتفاقم هذا العبئ في الأسر التي تعيلها نساء إذ أن الأدوية تمتص دخل الأسرة وتؤدي في الوقت نفسه إلى توتر في علاقات أفرادها.

جيم- العنف الأسري

ليس لدينا في العراق دراسة عن العنف الأسري بالذات نظراً لصعوبة الحصول على بيانات أو لأن تصورات الناس عن العنف تقتصر على الحالات الشديدة والمتطرفة كالقتل والإيذاء الذي يسبب أضرارا كبيره. غير أن دراسة عن بعض مظاهر العنف في المجتمع العراقي أظهرت أن العجز المادي أدى إلى تصدع بناء الأسرة وإلى خلل في أداء الأدوار الاجتماعية بالشكل المطلوب. إذ أدى التراجع في قدرة أرباب الأسر على توفير مستلزمات المعيشة إلى إفراز حالة من التمرد وسيادة النزعة الفردية لدى الأبناء على حساب المجموع (الـ نحن) مما اضطر الأباء إلى استعمال العنف مع أبناءهم. وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة ومنها أن العنف بمختلف أشكاله منتشر في المجتمع العراقي بدرجة عالية. فالعنف في إطار البنية الثقافية ذو جذور راسخة تتمثل بالقيمة التي تضيفها التقاليد والأعراف على مفاهيم مثل الثأر والقوة والعصبية القبلية. كذلك انتهت الدراسة إلى أن العنف اللفظي هو الأكثر انتشاراً أو شيوعا بين الأشكال الأخرى للعنف في المجتمع. كما أن العنف يشيع في الأسر كبيرة الحجم بالقياس إلى الصغيرة. غير أن ترتيب توزيع العنف جاء مختلفا بعض الشيء إذ أن أعلى نسبة من الممارسات العنيفة تحققت داخل مؤسسات ودوائر الدولة يليها الشارع ثم المجتمع ككل وأخيراً الأسرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة.

جدول ٧- يوضح أشكال العنف بحسب الأماكن التي تنتشر فيها [٢٢]

أماكن انتشار / أشكال العنف	الأسرة		الشارع		المؤسسة		المجتمع	
	المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب
العنف الجسدي	٦,٦	٢	٧,٢	أ٢	٦,٢	٣	٦,٥	٢
تخريب الممتلكات	٥,٦	٤	٥,٧	٣	٥,٨	٤	٥,٦	٣
الشتائم والسب	٦,٢	٣	٧,٢	ب٢	٧,٣	٢	٧,٦	١ب
السخرية والتهكم	٧,٨	١	٧,٦	١	٨,٥	١	٧,٦	أ١[٢]

أي أن السخرية احتلت المرتبة الأولى بين أشكال العنف في الأسرة يليها العنف الجسدي ثم الشتائم والسب وأخيراً تخريب الممتلكات.

والواقع أن الملاحظات الميدانية تؤيد حقيقة أن العنف المؤسسي أي الذي تشجعه المؤسسة القانونية والسياسية يبدو اكثر انتشارا في المجتمع العراقي. ففي قانون العقوبات العراقي، توجه ينسجم مع التقاليد السائدة يبرر قتل الأنثى بسبب ما يسمى غسلاً للعار إذ مع تخفيف العقوبة، يجد الجاني فرصاً افضل لمغادرة الحبس في أول قرار عفو تصدره الدولة كما أن القانون يبيح للرجل استخدام العنف – بما في ذلك الضرب أحياناً – بقصد تأديب المرأة. وتتوزع صلاحيات استخدام العنف داخل الأسرة على أساس متغيرات الجنس أولا. إذ يحق للذكر ما لا يحق للأنثى، ثم العمر ثانيا، حيث أن لكبار السن صلاحية استخدام العنف ضد الصغار. ثم تأتي صلاحيات من يعمل مقابل من لا يعمل.

أن اشهر حالات العنف المؤسسي التي شهدها المجتمع العراقي تمثلت في عملية قتل عشرات من النساء بقطع رؤوسهن بسبب ممارستهن البغاء أو السمسرة أو الاتجار بالرقيق الأبيض وذلك عام ٢٠٠١، دون تقديمهن إلى المحاكمة. وقد قيل في حينها أن عوامل سياسية فرضت ذلك الإجراء. ولم يصدر عن الدولة أي بيان أو تفسير.

لقد أظهرت دراسة حالات لنساء تقدمن بشكاوى أو طلبن مشورة من مراكز الاستشارات الأسرية في اتحاد النساء وفروعه أن معظم حالات العنف الأسري تأخذ شكل الشتائم والإهانة اللفظية وصولا إلى الضرب المبرح، وقد يترافق مع ذلك تدمير لممتلكات الأسرة (كالصحون أو الزجاج وغيرها). وأرجعت النساء اللواتي تعرضن للعنف ذلك إلى فقر الأسرة الذي يجعل المسؤولين عنها من الرجال في حالة من التوتر والإحباط تنعكس على علاقاتهم بالأفراد الآخرين في الأسرة. لقد أظهرت دراسة لليونيسيف وجود علاقة بين سوء معاملة الزوج لزوجته وبين المستوى المعاشي للأطفال وأحوالهم الصحية. إذ عندما يضعف دور الرجل التقليدي ممثلا في توفير الدخل فان ذلك يؤدي إلى ازدياد العنف والاضطرابات الأسرية[٢٣].

---

[22] أسماء جميل، العنف الاجتماعي، رسالة ماجستير، بغداد، كلية الآداب ١٩٩٩ عدة صفحات.

[23] UNICEF / IRAQ- P.92.

أن من المتوقع ظهور حالات من العنف لأسباب مثل: البطالة وضآلة الدخل، غياب الأب لفترة طويلة واضطرار الأم لممارسة دور مزدوج، لكن هذه العوامل كلها لا تقلل من حقيقة أن المجتمع العراقي، بحكم توجهات ثقافته التقليدية يبرر العنف، وخصوصا ضد النساء والأطفال مرة بدافع التربية، وأخرى بدافع صيانة شرف الأسرة، وثالثه بدافع تأكيد سلطة الأب على أسرته أي انه في بعض الأحيان يمارس العنف كجزء من (مسؤولياته) الأسرية لفرض الاحترام على الآخرين. وفي اعتقادنا أن المؤسسات المعنية، الحكومية، وغير الحكومية، التي بذلت جهودا من اجل تعليم المرأة، وصحتها، لم تبذل جهودا مناسبة من اجل تحريرها من العنف التقليدي المبرر ثقافيا. وقد كانت فترة الحصار، متسمة بالتوتر، وضغوط الحاجة، وفقدان اليقين بالغد، وهي كلها عوامل أفضت إلى مزيد من العنف الأسري.

دال- الزواج والتفكك الأسري

من المؤكد أن هناك عوامل غير الحروب والحصار تسهم في تراجع معدلات الزواج وتصاعد معدلات الطلاق. ولعل في مقدمة تلك العوامل التحضر السريع، والهجرة، وتعاظم طموحات الشباب، وتفاقم بعض المشكلات كالبطالة وتآكل الدخل وغيرها. أن كل هذه العوامل توفرت في العراق إلى جانب إفرازات الصراعات العسكرية والحصار.

تظهر البيانات الرسمية المسجلة أن هناك تذبذباً في أعداد حالات الزواج مع ارتفاع واضح في حالات الطلاق.

جدول ٨- وقائع الزواج والطلاق المسجلة بحسب السنوات المؤشرة

السنة	وقائع الزواج	وقائع الطلاق
١٩٨٠	١٢٧٩٦١	١١٣٠١
١٩٨٢	١١٦٠١٩	١٢٢١٣
١٩٨٥	١٣٣١٢٤	١٩٥٢٧
١٩٩٠	١٤٣٥١٨	٢٥٧١٩
١٩٩١	١٢١٠٦٦	١٩٢٢٢
١٩٩٢	١٤٥٠٧٢	٢٧٢٩١
١٩٩٣	١٣٦٥٥٢	٢٤٠٧٧

وفي مدينة بغداد بالذات ارتفع عدد حالات الطلاق المسجلة من (٣٣٧٦) حالة إلى (١٣١٠٣) حالة بين ١٩٨٥-١٩٩٣. ويبدو من خلال دراسة الحالة الزواجية في العراق أن العزوبية أصبحت ظاهرة واضحة ونسبتها بين الذكور اكثر منها بين الإناث. وقد بلغت نسبة المتزوجين من الذكور عام ١٩٨٧ ٥٠,٩% مقابل ٥٣,٨% للإناث وانخفضت النسبتان إلى ٤٧,٨% و٤٩,٤ للجنسين على التوالي عام ١٩٩٧. أما المطلقون لنفس الفترة فكانت ٠,٥% للذكور و١% للإناث عام ١٩٨٧ مقابل ٠,٥% للذكور و١,٢% للإناث عام ١٩٩٧ فيما تراوحت نسبة الأرامل للفترة ذاتها بين ٨,٩% و٨,٣%. وفي دراسة لعينة من النساء غير المتزوجات بلغ حجمها (٢٠٠) امرأة بين أن المتوسط الحسابي لأعمارهن هو ٣٩,٦ بانحراف قدره ٦,٣ سنة. وتؤشر الدراسة حقيقة أن النسبة الأعلى من العازبات حصلن على مستويات جيده من التعليم (٤٥% حصلن على الدبلوم أو البكالوريوس و٢١% على شهادة الدراسات العليا) في حين انخفضت نسبة العازبات

بين الأميات أو اللواتي يقرأن ويكتبن أو حصلن على الابتدائية (١٣%). كما تبين أن ٣٥% منهن موظفات و ٢٢,٢% عاملات و ٢٨% ربات بيوت و١٤% طالبات. وتظهر دراسة أسباب تأخر زواجهن رغم مستوياتهن الدراسية الجيدة وحصولهن على دخول مستقلة أن ٢٦% منهن لم يتقدم لهن من يرضي طموحاتهن كما أن ١٩,٥% لم يتقدم لهن من يستطيع توفير متطلبات الحياة الأسرية بعد الزواج و١٦,٥% لم يتقدم لهن من يستطيع توفير متطلبات ما قبل الزواج كالمهر. مقابل ١١,٥% التزمن بالإنفاق على أسرهن واعرضن بالتالي عن الزواج إلى جانب عوامل أخرى كالخوف من عدم نجاح الزواج، والانشغال بالدراسة[٢٤] وبالتالي يمكن القول أن العزوبية بين الفتيات ترجع:

(١) إن أوضاعهن الدراسية والمهنية قد تجعلهن طامحات لأزواج بمواصفات يصعب توفرها في ظروف الحروب والحصار.

(٢) التزامهن بالإنفاق على أسرهن.

والوقع أن السؤال المباشر عن عدم أسباب زواجهن يظهر العوامل المهمة التالية:

٦٣,٥% تتمثل في مسؤولياتهن الاقتصادية إزاء أسرهن. إلى جانب ٤٢,٥% أكدن على أهمية طموحاتهن الدراسية كسبب في تأخير زواجهن.

ويلاحظ أن حالات الطلاق مع تذبذبها يمكن أن توزع إلى مرحلتين (٩٨٦-٩٨٨) و (٩٨٩-٩٩٤) إذ تصاعدت في الفترة الثانية قياساً للأولى. وأظهرت دراسة لعينة [٢٥] بلغ حجمها (٢٠٠) امرأة ورجل من المطلقين أن متوسط أعمارهم بلغ (٢٩) سنه بانحراف قدره (٦) سنوات مع أن متوسط أعمارهم عند الزواج كان (٢٥) سنة بانحراف قدره ٤,٨سنة. وقد أظهرت هذه الدراسة ارتفاع عدد حالات الطلاق عند الأزواج الذين يزاولون مهنا عسكرية وعند الزوجات من ربات البيوت اللواتي وقع عليهن عبء غياب الأزواج. وفي ضوء تفاصيل أخرى تبين تشابه عوامل الطلاق في مختلف مناطق بغداد التي تناولها البحث رغم اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تركزت ٥٤% من الإجابات عدم كفاية دخل أسرهن إلى غياب الزوج وانشغاله بالحرب و٢٢% أرجعها إلى بطالة الزوج و٨٧% إلى غلاء الأسعار. وبناءا على ذلك فان ضغوط الحياة أدت إلى أن تمارس المرأة مهناً خارج البيت للحصول على دخول إضافية خصوصا في حالات موت الزوج أو بطالته أو عوقه. وأظهرت الدراسة ذاتها بيانات مهمة منهاأثر الصدمات النفسية والعصبية على وقوع الطلاق (٣٣%) وضغوط الحصار (٣٣%) والإصابة في الحرب (٢٢%).

لقد أظهرت ملاحظات ميدانيه كثيرة أن ظاهرة العزوبية قد انتشرت على نحو واضح في المجتمع العراقي إلى حد أن قيادة الحزب الحاكم أجرت عام (٢٠٠٠) دراسة عن الموضوع وحددت العديد من الامتيازات للمنتمين من الحزب (من الجنسين) في حالة الزواج كما قامت تنظيم حفلات الزواج الجماعية، وتنشيط حركة التعاون لتقديم مساعدات للمتزوجين الجدد. فضلا عن مبالغ تزيد على المليون دينار لكل شاب يقدم على الزواج لكن تلك الإجراءات لم تغير من الأمر كثيرا لأسباب عديدة لعل في مقدمتها تآكل قيمة

---

[24] دنيا جليل اسماعيل الربيعي، العوامل المؤثرة في تأخير سن الفتاة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب بغداد/١٩٩٧، صفحات متفرقة.

[25] ذكرى جميل البناء/الطلاق في ضوء تأثير الحرب والحصار الاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب ١٩٩٥ صفحات متعددة.

الدخول، وعدم توفر السكن، وتراجع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، فضلاً عن الطابع العسكري الذي ساد الحياة الاجتماعية وجعل الثقة بالغد محدودة وغامضة.

من جانب آخر فان ظواهر التفكك الأسري (الخفية) مثل الصراعات الأسرية بين الزوجين، أو غياب الزوج أو الزوجة المتكرر عن البيت، أو فشل الزوج في توفير مستلزمات الأسرة وما يترتب على ذلك من حالات اغترابه عن حياتها كل هذه الظواهر كانت شائعة أيضاً. وقد سجلت حالات كثيرة في مراكز الاستشارات الأسرية بالاتحاد العام لنساء العراق وخصوصا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.

هاء- شبكات الأمان الاجتماعي للأسرة

لاشك أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية قلل كثيرا من الأهمية الاستراتيجية لقرارات وإنجازات كبرى كانت قد تحققت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وأهمها مجانية التعليم وإلزاميته والحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي والتأمين الصحي وغيرها. غير أن تلك الحرب أدت أيضاً إلى تركيز اهتمام الدولة على جانب من نتائجها. كما أن الأحداث التي تلت عام ١٩٩٠ أدخلت المجتمع العراقي المحاصر في مأزق خطير كان يمكن أن يجعل منه ضحية للمجاعة، أو ساحة لحرب أهلية، مما جعل الدولة تبحث عن بعض الحلول التي توفر الأمن للمجتمع. وسنتناول هنا أهم الإجراءات التي اتخذت وخصوصا خلال الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية. أو الإجراءات التي اتخذت قبل ذلك ثم استمر العمل بها في الفترة المذكورة.

١- الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة

ليس في العراق تعريف وطني محدد وواضح للفقر. لكن مراجعة لقانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ تظهر أن هناك مؤشرات إجرائية اعتمدها المشرع تمثلت في الأسر التي تقودها نساء من الأرامل والمطلقات التي لا يكفي دخلها لسد احتياجاتها الإنسانية. وفي حالات الأطفال من الأيتام والمعوقين ومجهولي النسب والعاجزون كليا بسبب الشيخوخة أو المرض أو العوق وأسرة النزيل والمودع في مؤسسة إصلاحية إذا زادت محكوميته عن سنه وأخيراً كل عراقي مستمر بالدراسة الجامعية ما لم يكن له معيل شرعي مكلف بإعالته شرعا وقانونا. وفي ٢٠٠٠/٥/١٤ صدر تعديل للقانون شمل بموجبه كل مواطن كفيف البصر بغض النظر عن وضع أسرته. وكل مواطن مصاب بالشلل الرباعي التام بغض النظر عن أسرته ثم كل شخص متوفى أو مصاب بعجز نسبته ٦٠% فاكثر جراء العمل ومن عمال الأجرة اليومية العاملين في مواقع الشؤون الهندسية لديوان الرئاسة. ومن خلال القانون أنشئت مؤسسات إيوائية لرعاية الأيتام من الجنسين ومراكز لتشخيص العوق فضلا عن مركز لرعاية المعوقين بدنياً وآخر لرعاية المكفوفين وثالث لرعاية المعوقين والعاجزين كليا إلى جانب الورش المحمية والجمعيات التعاونية[٢٦].

غير أن أهم ما في القانون هو توفير رواتب شهرية منتظمة للأسر الفقيرة التي قسمها القانون إلى نوعين: الأسر ذات الدخل المنخفض وهي التي لا يكفي دخلها لإشباع حاجاتها أي انه يقل عن الحد الأدنى لأجر العامل غير الماهر. والأسرة التي لا تملك دخلا يمكنها من العيش.وتتغير كمية الراتب بحسب عدد أفراد الأسرة. كما تغير الراتب بين ١٩٨٠ (حيث صدر القانون واصبح نافذا) وبين عام ٢٠٠٠. ففي سبيل المثال كانت الأسرة المكونة من فرد وأحد تحصل على (١٧) ديناراً و (٢٨٠) فلساً ولكن في ١٩٩٤/٤/١

[26] قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته.

أصبح راتبها (١٣٧) ديناراً و(٧٥٠) فلساً وفي عام (٢٠٠٠) اصبح راتبها خمسة آلاف ديناراً أما الأسرة المكونة من فردين فقد تغيرت كميه راتبها من (٣٥) دينارا و (٦٤٠) فلساً إلى (١٥٩) ديناراً و (٦٨٧) فلساً ثم إلى (٧) آلاف وخمسمائة دينار خلال السنوات المشار إليها.

إن تلك المبالغ ضئيلة جدا إذا أخذنا في اعتبارنا معدل التضخم وتآكل قيمة العملة وارتفاع الأسعار. ففي سبيل المثال كان مبلغ الـ (٧) آلاف دينار و(٥٠٠) دينار تساوي اقل من (٥) دولارات. أي أن لكل فرد في الأسرة اقل من دولارين ونصف شهرياً. ومع ذلك فان الراتب توقف في بعض الفترات وخصوصا قبل عام ١٩٩٥، وفي فترات أخرى كانت الأسرة تحصل مع الراتب على كمية من الطحين. لقد تعاظم عدد الأسر التي تحصل على راتب الرعاية الاجتماعية رغم ضآلته وتدني قيمته.

جدول ٩- أعداد الأسر التي حصلت على راتب الرعاية
بحسب السنوات والمبالغ المؤشرة (بالدينار)

السنة	عدد الأسر	المبالغ المصروفة سنوياً	الملاحظات
١٩٨٠	١٤٧	نحو(٦) آلاف دينار	فترة الحرب العراقية الإيرانية
١٩٨٥	٣٩٤٤٦	نحو(١٦) مليون دينار	
١٩٨٩	٥٩٥٦٤	نحو(٢٥) مليون دينار	
١٩٩٠		نحو(٣٥) مليون	
١٩٩٤	٧١٧٧٥	نحو (٥٨٦) مليون ونصف بعد إضافة (٢٠٠٠) دينار	
١٩٩٨	٧٠٢٣٠	لكل راتب	
٢٠٠٠	٥٥٢١١	(١,٥٢٤) مليار	
٢٠٠١	٤٤٩٦١	نحو مليار و(٥٢٥) مليون	
	٥٧٧١٤	نحو مليار و(١٤٦) مليون دينار	

المصدر: كوثر العبيدي، المضامين الاجتماعية والاقتصادية لراتب رعاية الأسرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠٠٢. لـقـد أظهـرت دراسة عن راتب الأسرة شملت (٤٠٠) أسرة ما يأتي:

جدول ١٠- الفئات المشمولة براتب الرعاية[٢٧]

الفئات	ذكور	إناث	المجموع	%
عاجزون عن العمل	٦٦	٤١	١٠٧	٢٦,٧٥
أرملة لها قاصرين	–	٨٩	٨٩	٢٢,٢٥
مطلقه لها قاصرين	–	٥٦	٥٦	١٤
أيتام قاصرون	٤٣	–	٤٣	١٠,٧٥
طلبه مستمرون بالدراسة	٤٩	–	٤٩	١٢,٢٥
اسر نزلاء سجون	–	١٤	١٤	٣,٥
أخرى	٤٢	–	٤٢	١٠,٥٠
المجموع	٢٠٠	٢٠٠	٤٠٠	١٠٠

ومع ضآلة الراتب فان الدراسة أظهرت أن (٣٣٠) من المستفيدين أي (٨٢,٥%) منهم أكدوا أهمية هذا الراتب في الحفاظ على كيان أسرهم والتخفيف من مشكلاتها. ويبدو أن آراء الذكور اكثر إيجابية من آراء النساء. ولعل أهم مشكلات الأسرة التي كانت تقلل من قيمه الراتب على صعيد الواقع اليومي المعاش هي مشكلة السكن إذ أظهرت الدراسة المذكورة أن ٥٣% من الأسر تعيش في غرفه أو غرفتين رغم كبر حجم تلك الأسر. كما أن كثيرا من تلك الأسر كانت تنفق جزءا كبيراً من دخلها على أطفال مرضى أو كبار سن. ومن ثم يمكن القول أن راتب الأسرة على أهميته لم يعد يمثل الكثير في السنوات الأخيرة.

٢- البطاقة التموينية

تبنت الدولة منذ فرض الحصار الدولي على العراق استراتيجية لدعم الغذاء إذ قامت بتوزيع حصة من المواد الغذائية مقابل أسعار رمزية. وقد بلغ عدد السعرات الحرارية التي تحملتها تلك الحصة للفرد (١٧٠٥) سعره عام ١٩٩٣، ومع تذبذب كميات المواد حتى عام ١٩٩٧ اصبح عدد السعرات في أول شهر طبقت فيه اتفاقية النفط مقابل الغذاء (١٨٥٤) سعره وواصلت ارتفاعها متذبذبة حتى أيلول ١٩٩٨ لتصبح (٢٠٣٨) سعره[٢٨]. وربما شجع ذلك بعض الأسر على بيع جزء من مواد الحصة التموينية للإنفاق على شراء مواد أخرى[٢٩] مع الإشارة إلى أن الرقم (٢٠٣٨) المذكور هو تقدير لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO التي قدرت أيضاً السعرات الحرارية المطلوبة للفرد الواحد بمقدار (٢٤٣٦) سعره يوميا. ولذلك فقد عد بعض الباحثين السعرات التي يحصل عليها المواطن بموجب البطاقة التموينية (أي كلفة تلك السعرات) بأنه خط الفقر المدقع وهو (٨٤٠٥) دينارا بأسعار عام ١٩٩٩ [٣٠].

أظهر بحث اجري في مدينة الموصل أن ٩٥% من اسر عينة مؤلفة من (٢٠٠) شخص لا تشبع البطاقة التموينية حاجاتها وخصوصا مواد الرز والصابون والدهون والسكر كما أن ٤٨% من الأسر أكدت على أن المواد عموما غير كافيه. إن ميزة البطاقة التموينية تكمن في أنها تتعامل مع دخل المواطنين على وفق معايير أسعار عام ١٩٩٠ التي لا تقارن بالأسعار التي سادت في السوق خلال السنوات التالية فكلفة

---

27 يراجع: د. عدنان ياسين مصطفى ود. كريم محمد حمزة، واقع مؤسسات العمل الاجتماعي في العراق، بغداد ٢٠٠٢ صفحة ٣٠.
28 شيماء فالح حسن، مصدر سابق صفحة ١٣٣.
29 نفس المصدر، جدول ٠٢٥ في ملحق الجدول.
30 المعموري، مصدر سابق ١٦٢-١٦٣.

مواد البطاقة للفرد الواحد لم تكن تزيد على (١٥٠) دينارا (أصبحت ٢٥٠ دينارا فيما بعد) مع أن كلفة كيلو السكر الواحد بلغت (٦٥٠) ديناراً بل أنها كانت تساوي اكثر من (١٠٠٠) دينار قبل نهاية عام ١٩٩٥. وأشار تقرير FAO إن كلفة موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ من الحبوب التي يجب أن تشتريها الدولة من المزارعين وتخزنها وتعالجها وتوزعها طحيناً ورزا على المواطنين قدرت بمبلغ ضخم قدره (١٨٥,٧) مليار دينار بينما يقدر المبلغ الذي تحصل عليه الدولة من بيع الحصة التموينية بحوالي (١٥٨) مليون دينار وبذلك تتحمل الدولة فرقا هائلاً. ومع ذلك فان نظام البطاقة التموينية لم يكن يوفر سوى ٣٤% من طاقة الفرد العراقي الاستهلاكية في عام ١٩٨٩.

٣- برامج أخرى

شهدت السنوات الأخيرة وضع واستخدام برامج وإجراءات عديدة للتخفيف عن كاهل الأسرة من ذلك على سبيل المثال برنامج (فرحة طفل) الذي تقوم فيه النساء بتصنيع وخياطة ملابس للأطفال تعرض وتباع في التعاونيات بأسعار رمزيه. كما قام اتحاد النساء بتسليف النساء وتقديم القروض لهن لإقامة مشاريع صغيره مدرة للدخل. وقد بلغ عدد المستفيدات (٤٢٥) امرأة كما تم تدريب (١٣٥٧٨٠) امرأة على مهن مختلفة. كما كان الاتحاد يقدم سلة غذاء للفئات الأشد حاجه كالأرامل والمطلقات إضافة إلى مساعدة الأطفال المصابين بسوء التغذية للإعمار (٥)سنوات فما دون والمعوقين وقد بلغ عدد المشمولين والمشمولات (٤٠) ألف مستفيد عام ١٩٩٧.

إن من أهم البرامج التي ينبغي الإشارة إليها هنا هي (مشروع الرائد) كتجربة رائدة للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل وكان الهدف منه – بالإضافة إلى التدريب– إقحام المعوزات في الحياة الاقتصادية من خلال المشاريع المذكورة وممارسة أدوار فعالة للقضاء على الفقر. نفذت تجربة المشروع في محافظتي البصره وديالى وبلغ مجموعها (١٦) مشروعا منها (٧) في البصره (٤٧%) و(٩) في ديالى (٥٣%) عام ١٩٩٦ وقد أضيفت (١٠) مشاريع في بغداد.

جدول ١١- حجم القروض المقدمة للنساء

المحافظة	مبالغ القروض/دينار	عدد المشاريع	الأقساط المستردة
البصره	٩٣٥٨٢٤٠	٢٥	١٨٨٠٣٥٥
ديالى	١٤٨٥٦٠٠٠	٣٢	٣٣٦٠٧٠٠
بغداد	٤٦٠٠٠٠٠	١٠	*
المجموع	٢٨٨١٤٢٤٠	٥٨	٥٢٤١٠٥٥

وقد نفذ ضمن برامج المشروع الرائد تنظيم (٢٣) سوقا و(٦) معارض في البصره إلى جانب (٤) أسواق في ديالى و (٢٠) معرضا وبلغ المجموع الكلي في المحافظين (٥٣) سوقا ومعرضا.

كذلك شهد المجتمع العراقي ظهور صناديق عديدة للتكافل لعل أهمها صندوق في وزارة الأوقاف كان يوزع كل شهر ملايين من الدنانير ولكن على نحو غير متواتر أو منتظم. كذلك تم إنشاء صندوق الماجده للتسليف برأسمال قدره (١٠) مليون دينار موزعة على المساهمين بنسبه ٥٠% وقد بلغ حجم القروض التي قدمها الصندوق لغاية عام ٢٠٠١ (١٥٢٩٠٠٠٠) دينارا وبلغ عدد النساء المقترضات (٤٧) امرأة.

جدول ١٢- المشاريع الأسرية التي مولها صندوق الماجدة

نوع المشروع	العدد
تربية الدواجن	١٢
صناعة خل التفاح	٥
معمل مرطبات	٣
محل كماليات	٧
صناعات غذائية	١١
خياطة	٧
بحوث علمية	٢
المجموع	٤٧

وقد توسع المشروع المذكور من خلال دعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بمبلغ (١٠٠) ألف دولار لكي يقدم قروضه لـــ(٢٢٠) امرأة في (٨) محافظات.

ومع ما تقدم يمكن القول أن كل تلك الإجراءات كانت على أهميتها محدودة الأثر إذا قورنت بالنتائج الهائلة التي أثقلت كاهل الأسرة العراقية بسبب الحروب والحصار.

ومن البرامج الأخرى التي يمكن الإشارة إليها هنا هي المؤسسات الإيوائية لرعاية الأيتام والمعوقين من الجنسين وبمختلف الأعمار. وقد كانت هي الأخرى محدودة الأثر بسبب قلة أعداد المستفيدين منها.

خاتمة

ثانياً- ما بعد الحرب الأخيرة

لاشك أن الحرب الأخيرة التي أدت إلى سقوط النظام والدخول تحت مظلة الاحتلال الأمريكي قد أسفرت عن نتائج هائلة ومدمرة خلال الحرب قضي على الآلاف وبعد يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ حين تمكنت القوات الأمريكية من بغداد شهد المجتمع العراقي هزة كبرى وشللاً مؤسسياً عاما وانهيار لكل الضوابط الرسمية لقد انطلقت كل نوازع الشر من عقالها وراحت تهدم كل ما تم بناءه خلال عقود من الزمن بل أن تلك النوازع انتهكت حتى المحرمات دون وازع من ضمير وفي ظل غياب تام لسلطة القانون وسلطات الضبط والتنفيذية. وليس بالمستطاع أن نحدد كل الآثار والنتائج التي تحملتها الأسرة العراقية جراء الحرب غير أن من الممكن أن نورد بعض المؤشرات ذات الصلة المباشرة أو الغير مباشرة بالأسرة :

ألف- البطالة

ليس لدينا أرقام محددة لكن بعض المؤشرات قد تكون مفيدة ومنها أن سلطة التحالف حلت العديد من المؤسسات التي تضم آلاف من الموظفين من ذلك على سبيل المثل وزارة الإعلام ووزارة الدفاع وغيرهما. ويضم اتحاد العاطلين الذي تشكل بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ما يقرب من(١٢٠)ألف عاطل مسجل وهذا عدد محدود بمدينة بغداد على الأكثر (وإن كانت هناك أعداد مسجلة في المحافظات الأخرى) ويتظاهر العاطلون يوميا طالبين عملا أو شمولهم بالتأمينات الاجتماعية.

باء- الفقر

وهو ظاهرة تتصل اتصالاً عضويا بالبطالة وقد قدر البنك الدولي نسبة العرقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي (٨٠%)

(١) أدت الحرب وما تبعها إلى هدم ونهب مئات المدارس. وكانت إحصاءات وزارة التربية قد أشارت (في نسيان/أبريل ٢٠٠٠) أن هناك (١٠٣١٦) مدرسة متضررة. ولاشك أن هذا العدد قد ارتفع بسبب قصف المدارس أو نهبها أو عدم توفر عامل الأمن فيها بسبب تحويلها إلى مخزن للأسلحة والعتاد..الخ. ويشير المسؤولون الأمريكان انهم قرروا تأهيل (٦٠٠) في بغداد و (١٥٠٠) مدرسة في المحافظات إلى جانب ترميم (٦٠٠٠)مدرسة وتخصيص (٢٠%-٢٥%)من الميزانية العامة للدولة لقطاع التعليم بواقع (٢,٥) مليار دولار للعام (٢٠٠٤) والأعوام التالية.

(٢) بسبب الإنفلات الأمني وانهيار سلطة الضبط اضطرت الأسرة إلى عدم إرسال أبنائها إلىالمدارس (وخصوصا الإناث) ويمكن القول أن (٦٠%) فقط من الطلبة أدوا امتحانات السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(٣) اضطرت آلاف من النساء المعيلات لأسرهن إلى الانسحاب من العمل والبقاء في المنزل خوفا من الاختطاف والاعتداء مما أدى إلى تعقيد المشكلات التي تعاني منها الأسرة بسبب تلك البطالة الإجبارية .

(٤) انهارت – ولعدة اشهر بعد سقوط بغداد – إجراءات الأمان الاجتماعي ممثلة في صندوق الزكاة وصناديق التكافل وصناديق التسليف فضلاً عن رواتب الرعاية الإجماعية للأسرة بل أن المؤسسات الإيوائية للأطفال والأحداث تعرضت للسلب والنهب والاعتداء مما افقد هؤلاء فرص الحياة الآمنة والخدمات الضرورية على نحو يلاحظ المرء في الشارع من خلال أعداد المتسولين والمشردين الذين تنتشر بينهم مظاهر سلوكية انحرافية مثل السرقة والنشل وتناول المخدرات.

(٥) انهار الأمن الإنساني للمرأة العراقية من خلال جرائم الاختطاف والاغتصاب والمتاجرة بالرقيق الأبيض عبر الحدود. وقد قدرت إحدى المنظمات النسوية عدد النساء المخطوفات بحوالي (٤٠٠) مرأة لكن الشرطة ترى أن ذلك الرقم مبالغ فيه جداً وكانت إحدى المنظمات الإنسانية قد درست (٢٥) حالة امرأة تعرضت للخطف [٣١].

تلك الظواهر وغيرها تفصح عن حقيقة أن الأوضاع المتردية للأسرة العراقية بعد عام ١٩٩١ قد ازدادت تعقيداً بعد الحرب الأخيرة وان من الصعب القول أن تلك الأوضاع يمكن أن تتحسن قريباً وخصوصاً فيما يتعلق بالنساء والأطفال ففي سبيل المثال أظهرت دراسة عن الأطفال العاملين في الشوارع أن الأسرة صارت هي التي تحث الأطفال على العمل في الشوارع وترك المدرسة كما أظهرت أن هؤلاء الأطفال يتعرضون إلى مخاطر كثيرة وان نسبة الإناث بينهم أصبحت مرتفعة كما تبين أن (٧٧%)من الأطفال تركوا الدراسة لأسباب تتعلق بإعالة أسرهم.

وإنهم في معدل من العمر يبلغ (١٢,٢) سنة كذلك اتضح أن نسبة عالية من الأطفال – وخصوصا الإناث- يكرهون عملهم في الشوارع ويتمنون العودة إلى مقاعد الدراسة [٣٢] وقد حذرت الجمعية الخيرية لإنقاذ أطفال العراق الأسر العراقية من مغبة انزلاق أبناءهم في هاوية المخدرات وقال رئيس الجمعية أن اكثر من (٤٠٠) طفل من نزلاء دور الدولة طردوا بفعل مجهولية عنأوين أسرهم ويجري استغلالهم من قبل العصابات لأغراض غير أخلاقية وبخاصة في المناطق المتخلفة وسط بغداد مثل البتأويين. وقد ألقت الشرطة القبض على سبع عصابات مختصة بخطف الأطفال عبر عمليات منظمة وتهريبهم إلى الخارج وقد فكت الشرطة اسر (٢٠) طفلا كانوا بحوزة إحدى العصابات وكانت العصابة تنوي تهريبهم إلى دولة عربية كما ألقت الشرطة القبض على عصابة أخرى كانت تزمع تهريب (١٥)طفلا ومن بين ما يتعرضه الأطفال الخطف المؤقت حيث تقوم عصابات غامضة بخطفهم ويعتقد أنها تستخدم للاستجداء [٣٣].

من جانب آخر لوحظ انتشار المخدرات وخصوصاً الحبوب في مناطق عديدة من القطر إلى جانب الأنواع التقليدية منها مثل الحشيشة والترياك وغيرهما كما لوحظ أن أعداد كبيرة من الأطفال تستخدم مادة الثنر والبنزين السيكوتين كمادة مخدرة من خلال الشم. بل أن بعض الأطفال في أعمار دون (١٨) سنة صاروا يقودون عصابات تجارة المخدرات وخصوصا في بغداد.

---

[31] منظمة هيومن رأين ووكش، مناخ من الخوف، النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والاختطاف في بغداد.
كذلك أنظر د. كريم حمزة: الأمن الإنساني للمرأة في المجتمع

[32] DR. Kareem M.Hamza and Adnan Y.Mustafa , Children working in Streets Baghdad , June , 2003 Baghdad

[33] نشرت التصريحات في جريدة الزمان، العدد (١٦٠٢) في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

لقد اضطرت آلاف النساء من البقاء في بيوتهن. أما بسبب طردهن من العمل أو بسبب خوفهن من الخطف. مما جعل الأسرة وخصوصا التي تعيلها امرأة – في حالة من الحرمان انعكست على العلاقات في صورة عنف جسدي شديد كما أن حالة التوتر السائد في المجتمع وكثرة الحوادث من السلب والنهب والقتل (بلغ عدد الجثث التي استلمها معهد الطب العدلي في بغداد لشهر تموز ٢٠٠٣ نحو (٧٥١) جثة وقد ارتفع معدل الجثث إلى أربع مرات عما كن عليه قبل الحرب) زادت من حوادث العنف اللفظي والبدني.

إلى جانب ما تقدم تشعر الأسرة العراقية بقلق شديد نتيجة الأخبار المتضاربة عن البطاقة التموينية ففي تصريحات متعددة صدرت عن سلطة التحالف أشير إلى أن هناك بدائل تبحث للبطاقة التموينية ومنها تقديم مبلغ معين لكل مواطن شهرياً بينما تؤكد تصريحات أخرى على استمرار العمل بالبطاقة التموينية وان موادها سوف تتنوع وتزداد وقال مصدر في وزارة التجارة أن كلفة حصة الفرد في البطاقة التموينية هي (٨) دولارات وان الأموال المتوفرة تغطي كلفة البطاقة التموينية لغاية شهر تموز من العام القادم.

إن أوضاع الأسرة العراقية سوف تتدهور حتى تستقر أوضاع المجتمع العراقي دون أن ننسى أن العراق مقبل على مرحلة اقتصاد السوق وان لذلك ثمنه الاجتماعي الباهظ.

ولذلك فان هناك حاجة ماسة اليوم إلى دراسات ذات أفق مستقبلي يستقرىء الحاضر لكي يرسم ملامح احتمالات المستقبل ويحاول اقتراح حلول للمشكلات المتوقعة خصوصا وان أعداد كبيرة من المهاجرين والمهجرين أسراً وأفراد سوف تعود إلى العراق وتحمل معها طموحات وهموم وتعمل على أن تجد لها موقع قدم في مجتمع ستتغلب فيه مبادىء المنافسة على المبادئ التقليدية للتكافل والتعاون.

المصادر

(١) د. سوسن الجلبي، و د. صادق التميمي، أثر الحصار الاقتصادي على الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية والصحية للأطفال في العراق، بغداد، ١٩٩٤.

(٢) دنيا خليل اسماعيل الربيعي، العوامل المؤثرة في تأخير سن الفتاة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(٣) د. كوثر العبيدي، المضامين الاجتماعية والاقتصادية لراتب رعاية الأسرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٤) د. فهيمة كريمة المشهداني، مظاهر عمل الصبية المبكر ومخاطرها على الأمن الاجتماعي، بغداد، ٢٠٠١.

(٥) د. محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية (العراق حالة دراسية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

(٦) د. محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الإسكوا، ١٩٩٨.

(٧) اليونيسيف، وضع الأطفال في العراق لعام ٢٠٠١.

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مسودة التقرير الاجتماعي العربي، ١٩٩٩.

(٩) جميل اسماعيل، العنف الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

(١٠) جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية، بغداد، ١٩٩٥.

(١١) د. مها حسين يوسف سالم، بعض الآثار السلبية للحصار الاقتصادي على الحياة الاجتماعية والنفسية للمرأة العراقية، بغداد، اتحاد نساء العراق، ٢٠٠٠.

(١٢) د. أمال سويدان، تقييم الحالة التغذوية للإناث (١٠-٦٠ سنة) في محافظة بغداد (١٩٩٧-١٩٩٨).

(١٣) د. أمال عبد الأمير شلاش وآخرون، دراسة عبء الفقر على النساء المعيلات لأسرهن، بغداد، ١٩٩٧.

(١٤) شيماء فالح حسن، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع إشارة خاصة للعراق، للفترة بين ١٩٨٨-١٩٩٨، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٩٩.

(١٥) د. كريم محمد حمزة، الحصار ومشكلة الفقر، حالة العراق، بغداد، ١٩٩٩.

(١٦) د. كريم محمد حمزة، الأمن الإنساني للمرأة في مجتمع ما بعد الحرب، يوليو/تموز ٢٠٠٣.

(١٧) د. كريم محمد حمزة، مسببات ظاهرة عمل الأطفال، دراسة قدمت إلى المؤتمر السنوي لهيئة رعاية الطفولة في العراق، مايو/أيار ٢٠٠٠.

(١٨) تصريحات في جريدة الزمان، العدد (١٦٠٢) في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(١٩) قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦ لسنة ١٩٨٠) وتعديلاته.

(٢٠) د. عدنان ياسين مصطفى ود. كريم محمد حمزة، واقع مؤسسات العمل الاجتماعي في العراق بغداد، ٢٠٠٢.

(٢١) منظمة هيومن رايت ووتش، مناخ من الخوف، النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والاختطاف في بغداد، تموز/يوليو ٢٠٠٣.

(٢٢) منظمة الأغذية والزراعة الدولية، برنامج الغذاء العالمي، التقرير الخاص رقم (٢٣٧)، تموز/يوليو ٢٠٠٣.

(٢٣) منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO، تقويم الوضع الغذائي والتغذوي في العراق، روما، ١٩٩٥.

(٢٤) وزارة الصحة العراقية، اليونيسيف، مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق، ١٩٩٩.

(٢٥) UNICEF, Iraq, Situation Analysis of children and women in Iraq, April, 1998.

(٢٦) Dr. Kareem M. Hamza, Dr. Adnan Y. Mustafa, "Children working in Baghdad, June, 2003".